

## تحليل مؤشرات الديون المتعثرة للبنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق -دراسة تطبيقية للعام 2019(1)-

سردار عثمان خضر باداوه بي

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

[sardar\\_7011@yahoo.com](mailto:sardar_7011@yahoo.com)

كرخي خالد صباح

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

[karkhi.khalid@lfu.edu.krd](mailto:karkhi.khalid@lfu.edu.krd)

### المخلص

يهدف الدراسة الى تحديد مؤشرات الديون المتعثرة للبنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق، و تقديم معالجة مناسبة لحل هذه المشكلة مع محاولة تجنبها في المستقبل، و قد توصل الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:-

- 1- نستنتج على وجود الفساد في الادارات العليا للبنوك و تستخدم المناصب العامة لخدمة المصالح الخاصة، و هي احدى اسباب الديون المتعثرة، يعود الى الفساد الاداري و المالي في اقليم كوردستان.
  - 2- ان نسبة (37.5%) من البنوك العاملة يرون بان هناك سوء نية لدى المقترضين و عدم رغبتهم في سداد ديونهم رغم قدرتهم على ذلك.
  - 3- ان نسبة (34.56%) من البنوك العاملة لم يقوموا بدراسة السمعة الحسنة للمقترض.
  - 4- ان نسبة (30.06%) من البنوك العاملة يرون بان المقترضين لم يقوموا بعمل دراسة وافية في توسيع نشاطهم الاستثماري.
  - 5- ان الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان تفاقمت بسبب ظهور تنظيم داعش في العراق و سوء الادارة الاقتصادية من قبل الحكومة ادى الى ظهور الازمة المالية في اقليم كوردستان و من ثم فرض نظام الادخار الاجباري على الموظفين.
- و خلصت الدراسة الى تقديم عدد من المقترحات منها:-

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2019/8/7

القبول: 2019/10/19

النشر: شتاء 2021

الكلمات المفتاحية:

*Indicator, debt, non-performing loans, banks, Kurdistan Region-Iraq.*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.6.1.25

1- بحث مستل من رسالة الماجستير و الموسومة (تحليل مؤشرات الديون المتعثرة و معالجتها في اقليم كوردستان – العراق دراسة تطبيقية للعام 2019).

- 1- عدم تدخل الادارة العليا في عملية منح القروض، و الابتعاد عن الاعتبارات الاجتماعية.
  - 2- بعد مرحلة تعويم و انتشار و انتعاش المقترض، تكون الجهات القضائية و المحاكم افضل الخيار المتاح امام البنوك العاملة لمعالجة الديون المتعثرة.
  - 3- حصول البنوك الخاصة على الممتلكات المنقولة و غير المنقولة لحكومة الاقليم مقابل الديون المتعثرة لديها.
  - 4- تطبيق انظمة فعالة من قبل البنوك في مجال مراقبة الائتمان و متابعته.
  - 5- منح القروض من قبل البنوك على شكل الدفعات و حسب الاحتياجات الفعلية للمقرض.
- مؤشرات، الدين، الديون المتعثرة ، البنوك، اقليم كوردستان-العراق.

## المقدمة

تعد ظاهرة الديون المتعثرة احدى الظواهر الهامة التي عانت منها الكثير من بنوك دول العالم، اذ انتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع و احدثت تغييرات سلبية كبيرة في البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها البنوك و خاصة البنوك التجارية، وذلك لان الديون المتعثرة يؤدي الى انخفاض السيولة و بالتالي العجز عن مواجهة السحوبات على الودائع، و من ثم يولد اختلال و ارتباك في النشاط الاقتصادي و يؤثر في استقرار المالي للبلاد. و بخصوص اقليم كوردستان، تعد ظاهرة الديون المتعثرة في البنوك احدى اكبر التحديات التي تواجه المؤسسات البنكية في الاقليم بعد عام 2003، و التي افرزت مشاكل عديدة بين البنوك و المقترضين في الاقليم.

**اهمية الدراسة:** تكمن اهمية الدراسة على تسليط الضوء على الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان- العراق من اجل الاستفادة منها لتقديم الحلول اللازمة لهذه المشكلة.

**مشكلة الدراسة:** تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مشكلة الديون المتعثرة من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- ماهي اسباب الديون المتعثرة المتعلقة بالبنوك؟
- 2- ماهي اسباب الديون المتعثرة المتعلقة بالمقترض؟
- 3- بيان اسباب الديون المتعثرة المتعلقة بالمؤشرات الخارجية؟

**اهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى ما يلي:-

- 1- الكشف عن مدى وجود مشكلة الديون المتعثرة في البنوك العاملة للاقليم.
- 2- بيان اهم اسباب التي ادت الى ظهور مشكلة الديون المتعثرة.
- 3- تقديم مقترحات لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة و تجنبها مستقبلا.

### فرضية الدراسة: استندت الدراسة على فرضيات الاتية:

- 1- استخدام المناصب العامة في البنوك للمصالح الخاصة.
- 2- سوء النية لدى المقترضين في سداد ديونهم، رغم قدرتهم على ذلك.
- 3- لم يقوموا بدراسة السمعة الحسنة للمقترض.
- 4- هناك مجموعة من العوامل ادت الى ظهور ظاهرة الديون المتعثرة للبنوك وفي مقدمتهم الازمة المالية و ظهور تنظيم داعش في العراق.

**اسلوب الدراسة:** تعتمد الدراسة الاسلوب الاستقرائي للموضوع من خلال عينة من البنوك العاملة في محافظات الاقليم، ومن ثم التعرف على النتائج التي تم التوصل اليها. مع استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية.

### حدود الدراسة: تشمل حدود الدراسة المواضيع الاتية:-

- 1- الحدود البشرية:- عينة من المدراء و العاملين في البنوك
- 2- الحدود المكاني:- تشمل مكانياً عينة من البنوك في اقليم كوردستان – العراق.
- 3- الحدود الزماني:- تشمل عام 2019.

**عينة الدراسة:** تضمنت عينة الدراسة المدراء و العاملين في البنوك العاملة في اقليم كوردستان، وقد كان العينة الطبقيية بشكل كون (75%) من مجموع البنوك و اشتملت عينة الدراسة محافظات الاقليم (اربيل، دهوك، سلیمانانية، حلبجة) بكافة اقصيتها و نواحيها، و استمرت توزيع استمارة الاستبانة على البنوك خلال المدة (2019/04/15 – 2019/05/25). و كان عدد استمارات الصحيحة (304) من مجموع (310) استمارة.

**خطة الدراسة:-** لغرض الوصول الى هدف الدراسة و التحقق من فرضياتها، قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث.

خصص المبحث الاول لبحث مفهوم الديون المتعثرة و مؤشراتها. اما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل مؤشرات الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان. بينما المبحث الثالث مخصص لمؤشرات الديون المتعثرة حسب المعلومات الاولية في اقليم كوردستان. و انتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات و المقترحات القيمة.

## المبحث الاول

### مفهوم الديون المتعثرة و مؤشراتها

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى كل من المؤشرات الديون المتعثرة و سبل معالجتها و وقايتها، و ذلك وفق الفقرات الاتية:-

#### (1-1) مفهوم الديون المتعثرة

يعد موضوع الديون المتعثرة احد المواضيع المهمة بسبب خطورتها على البنوك، لذا يستوجب تقديم المفهوم الاقتصادي للديون المتعثرة في البنوك و تختلف المفهوم من باحث الى اخر كالآتي:

- 1- الدين المتعثر: عجز الدائن عن تسديد اقساط الدين مع فوائده في الموعد المحدد جزئيا او كليا (عبدالجبار، سعيد، 2016، 371).
- 2- الدين المتعثر: هو ذلك الدين الذي يتعرض سداده بين البنك و العميل الى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل اقساط و فوائده الدين مما يمكن معه القول بأن هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئيا (صديقة، 2017، 16).
- 3- الدين المتعثر: اخفاق العميل في سداد التزاماته من قبل البنك في موعدها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول او غير مقبول او كان بسبب ممانلة العميل او امور خارجة عن ارادته (الشمري، 2009، 17).
- 4- الدين المتعثر: تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يسدها في مواعيد استحقاقها و لذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية الى ارصدة مدينة راكدة، و بمرور الوقت عليها ديننا متعثرا (وليد، 2017، 40).
- 5- الدين المتعثر: الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه إلى الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك، وانه من الصعب بمكان تحديد نسبة أو قيمة ما يمكن إهلاكه منه أو موعد ذلك (عبدالقادر، باداويبي، حسين، 2018، 140).
- 6- الدين المتعثر: هو ذلك الدين التي مضى عليها تسعين يوماً أو أكثر دون تسديد اقساط الدين مع الفوائد (Sheefeni, 2015, 613).
- 7- الدين المتعثر: هو ذلك الدين عندما كان المقترض يفشل في سداد الدين او دفع الفائدة المحددة و ليس لديه اي نية للسداد في المستقبل (Asfaw, bogale, teame, 2016, 659).
- 8- الدين المتعثر: الديون التي فشل المقترض في سدادها ضمن الوقت المحدد وفقا لقوانين و تعليمات بنكية سائدة في دولة ما (Nukurrunah, 2014, 7).

و من التعاريف السابقة للديون المتعثرة يتبين ان هناك تشابه كبير بينها من حيث:

- 1- عجز الدائن عن تسديد اقساط الدين و فوائدها.
- 2- تعرض شروط سداد الديون بين البنوك و العملاء الى مخالفات اساسية.

- 3- اسباب تعثر مقبول او غير مقبول او باسباب خارجية.
- 4- يتحول الديون من تسهيلات الائتمانية الجارية الى الارصدة المدينة الراكدة.
- 5- من الصعب بمكان تحديد موعد سداده.
- 6- من الصعب تحديد نسبة اهلاك الدين.

و يمكن الخروج بصيغة جديدة لتعريف الدين المتعثر و هو (الدين الذي يتعرض شروط سدادها الى مخالفات اساسية سواء كانت باسباب مقبولة او غير مقبولة او باسباب خارجية، و بالتالي يعجز الدائن عن تسديد اقساط الديون مع فوائدها في موعدها المحدد، و من ثم امكانية تحصيلها تصبح محل الشك).

### (2-1): مؤشرات الديون المتعثرة

يمكن درج مؤشرات الديون المتعثرة في ثلاث مجموعات كالآتي:-

#### اولا : مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

تتمثل هذه المؤشرات الامور الاتية (يوسفي، 2014، 14) و (ابيش، 2015، 8):

- 1- إصدار صكوك(شيكات) على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- 2- وجود حركات سحب من الحسابات لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- 3- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على إطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.
- 4- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
- 5- إرجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الصكوك.
- 6- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

#### ثانيا : مؤشرات البيانات المالية للمقترض

هناك مؤشرات في كل من الميزانية و جدول حسابات المؤسسة المقترضة كالآتي:- (عادل، 2012، 81).

#### 1- مؤشرات تعثر الديون من خلال الميزانية من أهمها:

أ- زيادة مدة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

ب- زيادة مدة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين.

ت- تقلبات حادة في السيولة.

ث- زيادة المدة التي تستغرقها دورة الإنتاج.

- ج- انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجي.
- ح- زيادة كبيرة في المخصصات، وبصفة خاصة مخصصات الديون المتعثرة والديون المعدومة.
- خ- انخفاض في قيمة الاحتياطات.
- د- زيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل.
- ذ- لجوء المقترض إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل لتغطية التزاماته التي استحققت مما يدخله في دائرة من المديونية.
- ر- تغييرات أساسية في هيكل الميزانية.
- ز- عدم تقديم الميزانية في الوقت المناسب.
- س- بيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها.

## 2- مؤشرات تعثر الديون من خلال جدول حسابات المؤسسة ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها كالاتي:

- أ- انخفاض حجم المبيعات.
- ب- ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح.
- ت- ارتفاع نسب التكاليف .
- ث- تركيز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.
- ج- الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.
- ح- الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في احد بنود الارادات.
- خ- زيادة الفجوة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.
- د- عدم وجود أرباح للتشغيل.

## ثالثا: مؤشرات أخرى لتعثر المقترض

من أهم هذه المؤشرات كالاتي (صديقة، 2017، 48):

- 1- وجود مشاكل عائلية لدى المقترض.
- 2- وجود مشاكل عمالية لدى الشركة.
- 3- تغيير طبيعة عمل الشركة أو المقترض.
- 4- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض.
- 5- عدم وجود خطة أو توجيه استراتيجي لدى المقترض.
- 6- وجود إشاعات سلبية حول الشركة أو المقترض.
- 7- لجوء المؤسسة المقترضة إلى تغيير الموردين أو نقل التركيز في التعامل من عميل معروف في السوق إلى عميل جديد غير معروف.

### (3-1): اساليب معالجة الديون المتعثرة

معالجة الديون المتعثرة يتم من خلال الاساليب الاتية (حمبلي، 2017، 66-74) و ( نجعوم، 2014، 56-61) و ( بو عبدالله ، بريشي، 2017، 18-19):

#### الأسلوب الأول: تعويم العميل، انتشاله وانتعاشه

ويتمثل هذا الأسلوب بالمراحل الاتية:-

#### المرحلة الاولى: تعويم العميل (الشركة المتعثرة):

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء، نتيجة لظروف استثنائية طارئة وليست دائمة، ويكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وبالتالي تصبح هناك صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساعدة أو دعم البنك لانقاذ العميل واستمرار نشاطه، ومن ثم العودة إلى القدرة على السداد. تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات.

#### المرحلة الثانية: انتشال العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما تؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف. حيث يقوم البنك بتقديم الاستشارات المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب الاتية:

أ- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع.

ب- زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها، وخاصة الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا.

ت- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحهم المؤسسة المقترضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة السلع والخدمات.

ث- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من ديونهم حصصا سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات وإيجاد عملاء جدد وأسواق جديدة مربحة له.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته.

#### المرحلة الثالثة: إنعاش العميل :

هو تمثيل أهم المراحل وهي مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروطه ميسرة

يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية. ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفير مجموعة من الشروط، نذكر أهمها:

- أ- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت التعثر للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلاً.
- ب- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة تشير إلى سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- ت- أن يكون للعميل الرغبة والإصرار في الأزمنة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمونها قرار توسعه، وأن معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق.
- ث- أن يكون عائد الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كاف للعميل لسداد التزاماته القائمة.
- ج- أن يكون حجم القرض الجديد والمطلوب منحه مناسباً، ولا يزيد عن المبلغ الأصلي، أو عن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع. وأن منح هذا القرض سوف يعجل ويحقق للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها فضلاً عن القروض الممنوحة.
- ح- أن لا يكون هناك بديل آخر للبنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة والقدرة على الاستعداد للتعاون والاندماج أو شراء شركة مقترضة ودفع الالتزامات المستحقة عليها للغير.

#### الأسلوب الثاني : دمج المشروع في المشروعات الأخرى

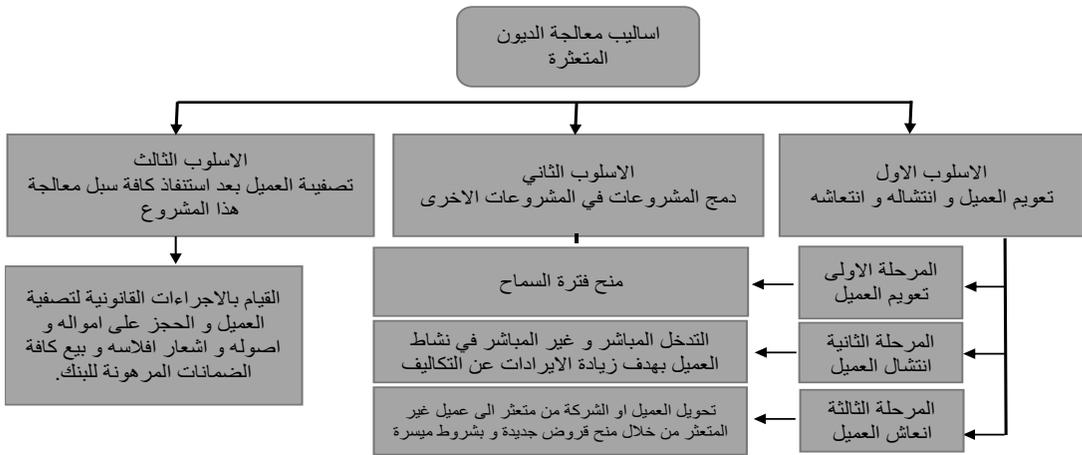
من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثر المشروع ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج. وتتم عمليات الدمج بعدة طرق منها:

- 1- الدمج للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
- 2- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.
- 3- الدمج التدريجي بين كيائين.
- 4- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

#### الأسلوب الثالث : تصفية العميل

يرى البعض أن هذا الأسلوب الأكثر حساسية سواء كان بالنسبة للبنك أو للعميل لما يتضمنه من مجموعة مخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي. وبذلك لا يتم تكثيف هذا الأسلوب إلا بعد استنفاد كافة السبل في معالجة هذا المشروع من المشاكل والمعوقات التي أصبحت دائمة ولا سبيل لمعالجتها، ولذلك على البنك اتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- أنه لا سبيل إلى معالجة وإصلاح والتغلب على الأزمة التي يمر بها العميل، حيث على البنك أن يثبت بأن الأزمة دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمؤسسة وليس بالأداء الخاص بأقسامها، ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها بأي حال من الأحوال.
  - 2- أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة قد وصل إلى مرحلة الإنذار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن المؤسسة لا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول في نشاط اقتصادي آخر أكثر رواجاً.
- ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله وأصوله وإشهار إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستيفاء حقوقه. لمزيد من التفاصيل انظر المخطط (1).



المصدر: اعتمد الباحث في اعداد المخطط على فقرة (1-3).  
المخطط البياني(1): اساليب المعالجة الديون المتعثرة

#### (4-1) اساليب الوقاية من الديون المتعثرة

من اهم اساليب الوقاية من الديون المتعثرة (صديقة، 2017، 65):

- 1- وضع خطة لمتابعة ومراقبة نشاط المقترض بشكل دوري ولفت انتباهه عند الأوضاع التي قد تؤدي إلى مشاكل.
- 2- تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته، فمن المهم أن تحدد السياسة الائتمانية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها ويقصد بها التقييم الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه، و إدارة المخاطر الائتمانية بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر، حيث

يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القروض وذلك ضمانا لسدادها في مواعيدها المستحقة كأقساط وكفوائد.

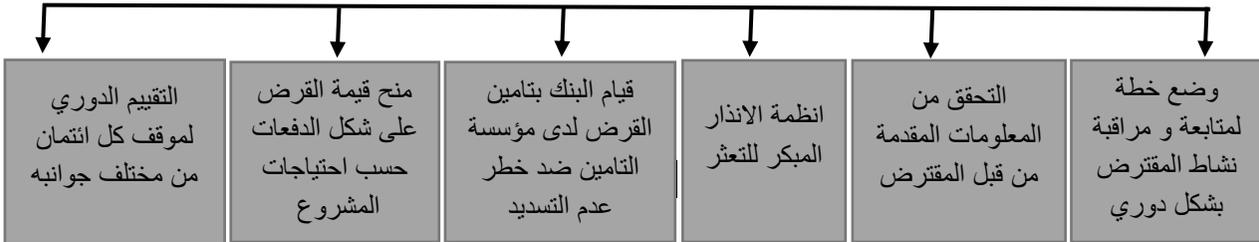
3- صرف قيمة القرض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع الممول.

4- التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المقترض وذلك بهدف تعزيز مصداقية البيانات التي يبني عليها القرار الائتماني.

5- أن تتوسع البنوك في عملية التأمين على القروض والتي مفادها قيام البنك بتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم التسديد.

إن وجود نظام محكم لمتابعة القروض يخفف كثير من نسبة القروض المتعثرة، هذا إلى جانب الدراسة الوافية والدقيقة لملف القرض في البداية وقد يسمح ذلك باكتشاف التعثر في وقت مبكر بهدف التجنب منها. لمزيد من التفاصيل انظر المخطط (2).

اساليب الوقاية من  
الديون المتعثرة



المصدر: اعتمد الباحث في اعداد المخطط على فقرة (4-1).

المخطط البياني(2): اساليب الوقاية من الديون المتعثرة

(5-1): اعادة هندسة الديون المتعثرة:-

إن المقصود بإعادة هندسة الديون المتعثرة : رفض فكرة تحويلها إلى ديون معدومة، أو تحويل الموضوع إلى القضاء، واضطرار العميل للهروب إلى الخارج، فالائتمان المصرفي هو قرار مشترك بين العميل والبنك، ومن مصلحة الطرفين الوصول إلى قرارات مثالية، حيث يتم إعادة تحليل العمليات والمراحل والخطوات الائتمانية لتجنب تكرار المخاطرة والتعثر، ومراجعة الدورة الائتمانية، وتوفير الضمانات ضد المخاطر. وتحتاج إعادة هندسة الديون المصرفية إلى وضوح رؤية البنك ورسالته، أمام جميع العاملين بتوفير الامور الاتية (زايدة، 2006، 65).

1- التركيز على رسالة البنك وأهدافه الاستراتيجية.

- 2- قفءاء البنك وروح الفرقل والقراء ءماعمف.
- 3- ءءففض ءكالفف الاءءمان.
- 4- ءءوفر ءءنوءلوءفا المءلوءماء لءءمة القراء الاءءمانف.
- 5- ءءفء مصادر المءرفة والمءلوءماء المصرفةفة.
- 6- ءوففر أءنءة بءائل ءءصرف فف الاءءمان المءءءر.
- 7- اسءمراء ءءعامل مع المءقءرض فإءا وءء البنك أن العمفل من ءوف السمة الممءازة ومن المءءزمفن من ءلال ءعاملاءهم السابفة معه وأن بمكانه مءالءة الأءطاء فف عمله أو أن البنك على ءقة ءامء بأن ءءسهفلاء الإساءفة سءوءف إلى ءل المشاكل ءف فواءهها المءقءرض
- 8- الاءصال بالكفلاء والضعء عفهم لءرض ءسءفء ءءاماء المءفنفن وان ءطلب الأمر إقفاف العمل بالءسهفلاء أو إلاءها.
- 9- إءراء ءسوفاء المالفة مءل:
  - أ- ءءقسفء الشهرف أو الفصلف.
  - ب- إفاء المءفن من ءزه من الفواء المسءءقة.
- 10- إفاءه من الفواء ءامءة بشرء ءسءفء الكامل لأصل المبلء .
- 11- ءسففل الضماناء: إذا ءبفن للبنك ءءم قءرة المءقءرض على ءءسفن أءائه ، وعءزه عن ءسءفء ءفونه وقفاً للءءول والاءفاق المبرم بفنهما، وبأن قفمة الضماناء سءءءفض بشكل كبفر عن قفمءها ءءقففة ، عنءها قء فقرر البنك ءسففل الضماناء فف ءال فشل المءقءرض فف ءسءفء ءفن فوراً، وقء فلبأ البنك بالءعاون مع المءقءرض إلى ءسففل الضمان باءءفر المءقءرض، أما إذا رفض المءقءرض ءءعاون، عنءها فكون البنك مضطراً إلى ءءز الضماناء وإءباع إءراءاء ءءصففة الاءبارفة.
- 12- ءءنفذ الإلزامف وإقامة ءءعوف القضاائف لءءصفل ءقوق البنك وهذا الأسلوب فءبع فف ءالة ءءم اسءءابة المءفن للوفاء وعاءة ما فكون بالءءز على أمواله .
- 13- قء ءلبأ بعض البنوك للمساءمة فف رأس مال الشركة المءفنة بقفمة ءفون ءف بءمءها لءرض ءءصفل ءفن واعءباره اسءءمراءاً ءءفءاً .
- 14- إءاءة هفكءة شاملءة للبنوك والشركاء، وءءوفل ءفون المءءءرة من النموءء اللامركزف، إلى شركة مركزفة مملوءة ملكفة عامء ءوكل لها عملفة إءارة الأصول وهو ما فطلق عفله الانموءء المركزي.

## المبحث الثاني

## تحليل مؤشرات الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان

## (1-2): إختبار معامل الثبات والصدق و إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

اولاً: معامل كرونباخ ألفا: من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتدال على نتائج الإستبانة إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في إختيار الإجابة) ، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس سيتم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60).

ثانياً: قياس معامل الصدق: ويقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي كلما أقرب من الواحد دل ذلك على صدق الإستبانة والعكس صحيح إذا إقترب من الصفر وعموماً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80) دل ذلك على ثبات وصدق الإستبانة وإمكانية التعويل والإعتدال على نتائجها. لذلك سيتم قياس ثبات وصدق الإستبانة لكل محاورها وأبعادها وتلخيصها من خلال الجدول (1):

الجدول (1) : إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات وصدق الإستبانة

معامل الصدق	معامل كرونباخ-ألفا	عدد العبارات	المحور أو المؤشر
0.803	0.645	6	المؤشرات المتعلقة بالبنوك
0.850	0.722	7	المؤشرات المتعلقة بالمقترض
0.928	0.862	4	المؤشرات الخارجية
0.855	0.731	17	مؤشرات الديون المتعثرة

المصدر:- مخرجات البرنامج الإحصائي EasyFit.

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا وصدق الإستبانة لكل عبارات محاور الإستبانة ومؤشرات الديون المتعثرة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق لأنها أكبر من 60% (بالنسبة إلى معامل كرونباخ ألفا) وأكبر من 80% (بالنسبة إلى معامل الصدق) وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لإجابات عبارات محاور وأبعاد الإستبانة وجميع عبارات الإستبانة بشكل عام.

## ثالثاً: إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يمكن معرفة توزيع محاور ومؤشرات الديون المتعثرة للإستبانة لها توزيع طبيعي من عدمه بالإعتماد على الإختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) وإختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية: فرضية العدم: متوسطات المحاور ومؤشرات الديون المتعثرة لها توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: متوسطات المحاور ومؤشرات الديون المتعثرة ليس لها توزيع طبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية 5% وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول (2) نلاحظ أن متوسطات المحاور ومؤشرات الديون المتعثرة ليس لها توزيع طبيعي لأن قيم الإحصاء الخاصة بهم (لإختبار K.S أو كاي-تربيع) أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ماتؤكدده قيم-p التي كانت أقل من مستوى معنوية (0.05) لكلا الإختبارين. لذلك سيتم إستخدام إختبارات لامعلمية لإختبار فرضيات الدراسة.

## الجدول (2): إختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات المحاور ومؤشرات الديون المتعثرة

Chi-Squared			K.S.			المحاور والمؤشرات
القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاء	القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاء	
12.592	0.0001	28.621	0.0779	0.0005	0.1168	المؤشرات المتعلقة بالبنوك
12.592	0.0000	83.852	0.0779	0.0000	0.1320	المؤشرات المتعلقة بالمقترض
11.07	0.0000	225.22	0.0779	0.0000	0.2323	المؤشرات الخارجية
9.4877	0.0004	20.226	0.0779	0.0049	0.0989	مؤشرات الديون المتعثرة

المصدر:- مخرجات البرنامج الإحصائي EasyFit.

(2-2): مؤشرات الديون المتعثرة: تضمن هذا المحور (17) سؤال موزعة على ثلاثة مؤشرات تتعلق بالبنوك، المقترض و مؤشرات الخارجية ولخصت نتائجها من خلال الجدول (3) نلاحظ أن المعدل العام لمؤشرات الديون المتعثرة و درجة الإتفاق مع فرضية الدراسة بنسبة (70.5%) وتقدمت المؤشرات الخارجية للديون المتعثرة على بقية المؤشرات بنسبة (83.64%)، وكانت موزعة كالآتي:

اولاً: المؤشرات المتعلقة بالبنوك: أكبر متوسط كان من حصة السؤال تدخل الإدارة العليا في البنك لقرار منح القروض بنسبة (84.4%) يليه السؤال تغلب الاعتبارات الاجتماعية في منح القروض بنسبة (61.2%). نلاحظ ان متوسط المؤشرات المتعلقة بالبنوك بنسبة (61.8%). في حين كانت الأسئلة الباقية تحت درجة الإتفاق المقترض (60%) حسب آراء عينة الدراسة. وهذا يدل على وجود الفساد في

ادارات العليا و تستخدم المناصب العامة لمصالح الخاصة اي احد اسباب الديون المتعثرة يعود الى الفساد الاداري و المالي في اقليم كوردستان. في حين الاسئلة الباقية تحت درجة الاتفاق المفترض (60%) و هذا يدل على التزام البنوك العاملة في الاقليم بالموشرات الاتية:-

- 1- الدقة في دراسة الائتمان.
- 2- الدقة في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل.
- 3- تطبيق البنك للانظمة و تعليمات والارشادات في مجال مراقبة و متابعة القروض بعد منحها.
- 4- الالتزام البنك للمعايير الجدوى الاقتصادي عند منح القروض.

الجدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤشرات المتعلقة بالبنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق

السؤال	لا أتفق بشدة (1)		لا أتفق (2)		محايد (3)		أتفق (4)		أتفق بشدة (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإتفاق
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
تدخل الادارة العليا في البنك لقرار منح القروض.	1.3	4	6.9	21	4.3	13	43.4	132	44.1	134	4.22	0.912	84.40
عدم الدقة في دراسة الائتمان.	9.5	29	61.2	186	6.6	20	18.8	57	3.9	12	2.46	1.027	49.20
عدم الدقة في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل.	9.2	28	39.1	119	9.9	30	35.2	107	6.6	20	2.91	1.171	58.20
عدم تطبيق البنك للانظمة و تعليمات والارشادات في مجال مراقبة و متابعة القروض بعد منحها.	6.9	21	35.5	108	19.1	58	35.2	107	3.3	10	2.92	1.055	58.40
تغلب الاعتبارات الاجتماعية في منح القروض.	2.0	6	31.9	97	28.9	88	32.6	99	4.6	14	3.06	0.953	61.20
عدم الالتزام البنك للمعايير الجدوى الاقتصادي عند منح القروض.	2.0	6	40.8	124	20.7	63	30.9	94	5.6	17	2.97	1.011	59.40
المعدل	5.15	15.7	35.9	109.2	14.9	45.3	32.7	99.3	11.4	34.5	3.090	1.022	61.80

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

**ثانياً: المؤشرات المتعلقة بالمقترض:** من خلال جدول (4) يظهر بان أكبر متوسط كان من حصة السؤال دراسة مدى قدرة العميل في المحافظة على راس المال بنسبة ( 79.22% ) يليه السؤال يتم دراسة تحليل القوائم المالية للمقترض بنسبة (77.44%) بينما كانت سؤال يتم دراسة السمعة الحسنة للمقترض بنسبة (64.54%) و سؤال التشوه في تقديم الضمانات بنسبة (70.66%) و سؤال توسيع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس بنسبة (69.94%) و سؤال استخدام القرض في مجالات الأخرى بنسبة (68.94%). في حين كان السؤال سوء نية المقترض و عدم رغبته في السداد على الرغم من مقدرته على ذلك بنسبة (62.5%) بلغ متوسط مؤشرات المتعلقة بالمقترض بنسبة (70.46%). من هذا يظهر بان:-

- 1- (20.78%) من البنوك العاملة لم يقوموا بدراسة مدى قدرة العميل في محافظة على راس المال.
- 2- (22.66%) من البنوك العاملة لم يقوموا بدراسة تحليل القوائم المالية للمقترضين .
- 3- (37.5%) من البنوك العاملة يرون بان هناك سوء نية لدى المقترضين و عدم رغبتهم في سداد ديونهم رغم قدرتهم على ذلك.
- 4- (34.56%) من البنوك العاملة لم يقوموا بدراسة سمعة الحسنة للمقترض.
- 5- (29.44%) من البنوك العاملة يرون التشوه في تقديم الضمانات من قبل المقترضين.
- 6- (30.06%) من البنوك العاملة يرون بان المقترضين في توسيع نشاطهم لم يدرسوا.

الجدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤشرات المتعلقة بالمقترض العاملة في اقليم كوردستان-العراق

السؤال	لا أتفق بشدة(1)		لا أتفق(2)		محايد(3)		أتفق(4)		أتفق بشدة(5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإلتفاق
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
يتم دراسة السمعة الحسنة للمقترض.	2.0	6	35.5	108	10.9	33	41.1	125	10.5	32	3.227	1.104	64.54
يتم دراسة تحليل القوائم المالية للمقترض.	1.6	5	6.9	21	5.9	18	73.7	224	11.8	36	3.872	0.766	77.44
دراسة مدى قدرة العميل في المحافظة على راس المال.	1.0	3	3.3	10	9.5	29	71.1	216	15.1	46	3.961	0.683	79.22
التشوه في تقديم الضمانات.	3.3	10	11.5	35	22.0	67	54.9	167	8.2	25	3.533	0.919	70.66
توسيع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس.	3.3	10	10.5	32	25.7	78	54.3	165	6.3	19	3.497	0.886	69.94
استخدام القرض في مجالات اخرى.	2.6	8	9.9	30	33.2	101	48.7	148	5.6	17	3.447	0.847	68.94
سوء نية المقترض و عدم رغبته في السداد على الرغم من مقدرته على ذلك.	3.6	11	18.8	57	43.4	132	29.9	91	4.3	13	3.125	0.889	62.50
المعدل	2.5	7.6	13.8	41.9	21.5	65.4	53.4	162.3	8.8	26.9	3.523	0.871	70.46

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

**ثالثاً: المؤشرات الخارجية:** من خلال جدول (5) تبين بان أكبر متوسط له كان من حصة السؤال اثر ظهور داعش في تفاقم الديون المتعثرة بنسبة (85.98%) يليه السؤال اثرت الازمة المالية في تفاقم الديون المتعثرة بنسبة (85.66%) في حين كانت سؤال اثر فرض نظام الادخار الاجباري لرواتب الموظفين في تفاقم الديون المتعثرة بنسبة (83.36%). و سؤال اثرت ادارة حكومة الاقليم في تفاقم الديون المتعثرة بنسبة (79.54). بلغ متوسط المؤشرات الخارجية بنسبة (83.64%). من هذا يبين بان الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان تفاقمت بسبب ظهور تنظيم داعش في العراق و سوء ادارة الاقتصاد من قبل الحكومة ادت الى ظهور الازمة المالية في اقليم كوردستان و من ثم فرض نظام الادخار الاجباري على الموظفين.

## مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان، العراق

المجلد(٦) - العدد (١)، شتاء ٢٠٢١

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)



### الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤشرات الخارجية العاملة في اقليم كوردستان-العراق

السؤال	لا أتفق بشدة (1)		لا أتفق (2)		محايد (3)		أتفق (4)		أتفق بشدة (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإتفاق
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
المؤشرات الخارجية													
اثرت الازمة المالية في تفاقم الديون المتعثرة.	3	1.0	5	1.6	10	3.3	171	56.3	115	37.8	4.283	0.698	85.66
اثر ظهور داعش في تفاقم الديون المتعثرة.	3	1.0	3	1.0	10	3.3	172	56.6	116	38.2	4.299	0.674	85.98
اثر فرض نظام الادخار الاجباري لرواتب الموظفين في تفاقم الديون المتعثرة.	5	1.6	3	1.0	15	4.9	194	63.8	87	28.6	4.168	0.705	83.36
اثرت ادارة حكومة الاقليم في تفاقم الديون المتعثرة.	4	1.3	6	2.0	32	10.5	213	70.1	49	16.1	3.977	0.682	79.54
المعدل	3.75	1.23	4.25	1.40	16.8	5.5	187.5	61.7	91.8	30.2	4.182	0.689	83.64
المعدل العام	9.5	3.1	56.8	18.7	46.9	15.4	146	48.0	44.8	14.7	3.525	0.881	70.5

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

### (3-2): مصفوفة الارتباط و فرضيات مؤشرات الديون المتعثرة.

اولاً: مصفوفة الارتباط لمؤشرات الديون المتعثرة: تم حساب مصفوفة الارتباط وإختباراتها بين أسئلة كل مؤشر من المؤشرات الثلاث وكما يلي:

1- المؤشرات المتعلقة بالبنوك: من خلال الجدول (6) نلاحظ أن هنالك بعض الإرتباطات قوية والآخر ليست قوية بين عبارات هذا المحور، كما أن أغلبها كانت ذات دلالة إحصائية (معنوية) وذلك لأن قيم-p أقل من مستوى المعنوية 5% في حين كانت بقية العبارات غير معنوية الإرتباط.

#### الجدول (6): مصفوفة الإرتباط للمؤشرات المتعلقة بالبنوك

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6
الإرتباط	Q1	1.000	-.134-	-.024-	.000	.068	.114
	Q2	-.134-	1.000	.475	.340	.151	.282
	Q3	-.024-	.475	1.000	.603	-.063-	-.033-
	Q4	.000	.340	.603	1.000	.073	.119
	Q5	.068	.151	-.063-	.073	1.000	.406
	Q6	.114	.282	-.033-	.119	.406	1.000
قيمة-p	Q1		.010	.337	.498	.117	.024
	Q2	.010		.000	.000	.004	.000
	Q3	.337	.000		.000	.136	.285
	Q4	.498	.000	.000		.101	.019
	Q5	.117	.004	.136	.101		.000
	Q6	.024	.000	.285	.019	.000	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

إختبار (KMO) و(Bartlett) تم تلخيصه من خلال الجدول (7) نلاحظ أن قيمة (KMO) تساوي 55.3% وهي أكبر من 50% (الحد الأدنى المطلوب) مما يؤكد ملائمة البيانات لتحليل هذا المحور ودقة المعاينة لوجود عدد كافي من الإستثمارات في حين كانت قيمة  $\chi^2$  تساوي (332.814)

وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت درجات حرية (15) التي تساوي (25.0) مما يدل على وجود مصفوفة ارتباط معنوية تختلف عن مصفوفة الوحدة أي هنالك علاقة معنوية بين عبارات هذا المؤشر وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يؤكد الإختباران على الصدق البنائي لعبارات المؤشر الأول للإستبانة.

**الجدول (7): KMO وإختبار Bartlett للمؤشرات المتعلقة بالبنوك**

0.553	KMO لقياس دقة المعاينة	
332.814	$\chi^2$	إختبار-Bartlett
15	درجات الحرية	
0.000	قيمة-p	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

2- المؤشرات المتعلقة بالمقترض: من خلال الجدول (8) نلاحظ أن هنالك بعض الإرتباطات قوية والأخر ليست قوية بين عبارات هذا المحور، كما أن أغلبها كانت ذات دلالة إحصائية (معنوية) وذلك لأن قيم-p أقل من مستوى المعنوية 5% في حين كانت بقية العبارات غير معنوية الإرتباط.

**الجدول (8): مصفوفة الإرتباط للمؤشرات المتعلقة بالمقترض**

	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	
الإرتباط	Q1	1.000	.382	.178	-.113-	-.099-	-.088-	.042
	Q2	.382	1.000	.576	.172	.172	.180	.130
	Q3	.178	.576	1.000	.344	.343	.333	.095
	Q4	-.113-	.172	.344	1.000	.789	.618	.472
	Q5	-.099-	.172	.343	.789	1.000	.754	.441
	Q6	-.088-	.180	.333	.618	.754	1.000	.469
	Q7	.042	.130	.095	.472	.441	.469	1.000
قيمة-p	Q1		.000	.001	.024	.043	.063	.235
	Q2	.000		.000	.001	.001	.001	.012
	Q3	.001	.000		.000	.000	.000	.049
	Q4	.024	.001	.000		.000	.000	.000
	Q5	.043	.001	.000	.000		.000	.000
	Q6	.063	.001	.000	.000	.000		.000
	Q7	.235	.012	.049	.000	.000	.000	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

إختبار (KMO) و (Bartlett) تم تلخيصه من خلال الجدول (9) نلاحظ أن قيمة (KMO) تساوي 72% وهي أكبر من 50% (الحد الأدنى المطلوب) مما يؤكد ملائمة البيانات لتحليل هذا المحور ودقة المعاينة لوجود عدد كافي من الإستمارات في حين كانت قيمة  $\chi^2$  تساوي (883.261) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت درجات حرية (21) التي تساوي (32.7) مما يدل على وجود مصفوفة إرتباط معنوية تختلف عن مصفوفة الوحدة أي هنالك علاقة معنوية بين عبارات المؤشر الثاني وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يؤكد الإختباران على الصدق البنائي لعبارات المؤشر الثاني للإستبانة.

**الجدول (9): KMO وإختبار Bartlett للمؤشرات المتعلقة بالمقترض**

0.720	KMO لقياس دقة المعاينة	
883.261	$\chi^2$	إختبار-Bartlett
21	درجات الحرية	
0.000	قيمة-p	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

3- المؤشرات الخارجية: من خلال الجدول (10) نلاحظ أن هنالك بعض الإرتباطات قوية والآخر متوسطة القوة بين عبارات هذا المحور، كما أن جميعها كانت ذات دلالة إحصائية (معنوية) وذلك لأن قيم-p أقل من مستوى المعنوية 5%.

**الجدول (10): مصفوفة الإرتباط للمؤشرات الخارجية**

		Q1	Q2	Q3	Q4
الإرتباط	Q1	1.000	.787	.561	.423
	Q2	.787	1.000	.693	.518
	Q3	.561	.693	1.000	.674
	Q4	.423	.518	.674	1.000
قيمة-p	Q1		.000	.000	.000
	Q2	.000		.000	.000
	Q3	.000	.000		.000
	Q4	.000	.000	.000	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

إختبار (KMO) و (Bartlett) تم تلخيصه من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة (KMO) تساوي 72.9% وهي أكبر من 50% (الحد الأدنى المطلوب) مما يؤكد ملائمة البيانات لتحليل هذا المؤشر ودقة المعاينة لوجود عدد كافي من الإستمارات في حين كانت قيمة  $\chi^2$  تساوي (672.983) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت درجات حرية (6) التي تساوي (12.59) مما يدل على وجود مصفوفة إرتباط معنوية تختلف عن مصفوفة الوحدة أي هنالك علاقة معنوية بين عبارات هذا المؤشر وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يؤكد الإختباران على الصدق البنائي لعبارات المؤشر الثالث للإستبانة.

#### الجدول (11): KMO وإختبار Bartlett للمؤشرات الخارجية

0.729	KMO لقياس دقة المعاينة	
672.983	$\chi^2$	إختبار-Bartlett
6	درجات الحرية	
0.000	قيمة-p	

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

### المبحث الثالث

#### مؤشرات الديون المتعثرة حسب المعلومات الاولية في اقليم كوردستان-العراق

من خلال هذا المبحث سوف نشير الى مؤشرات الديون المتعثرة حسب معلومات الاولية في اقليم كوردستان-العراق.

**(1-3): مؤشرات الديون المتعثرة حسب محافظات الاقليم:** تضمنت العينة أربع فئات تبعاً لوجود أربع محافظات (اربيل، سلیمانانية، دهوك، حلبجة) في إقليم كوردستان-العراق وتم استخدام إختبار-H (Kruskal-Wallis) لأكثر من فئتان تحت مستوى معنوية (5%) ولخصت أهم النتائج في الجدول (12).

**اولاً: مؤشرات المتعلقة بالبنوك:** نلاحظ أن متوسط المؤشر لمحافظة أربيل بلغ (3.2365) وهو أكبر من متوسط بقية المحافظات، بينما كانت البقية بمتوسط أقل، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (44.348) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (3) التي تساوي (7.81) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود تباين معنوي بين بنوك محافظات الاقليم حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالبنوك.

**ثانياً: مؤشرات المتعلقة بالمقترض:** ان أكبر متوسط لمستوى المؤشرات المتعلقة بالمقترض فكان من حصة محافظة دهوك بمقدار (3.563) وهو قريب جداً من مستوى محافظة أربيل الذي بلغ (3.5515)

وقريب أيضاً من مستوى محافظة السليمانية الذي بلغ (3.4665) بينما كان مستوى محافظة حلبجة لذلك المؤشر في المرتبة الأخيرة وعلى الحياض بمتوسط بلغ (3.0)، في حين كانت قيمة  $\chi^2$  تساوي (7.809) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (3) التي تساوي (7.81) وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.051) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين بنوك محافظات الأقليم حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالمقترض.

**ثالثاً: المؤشرات الخارجية:** ان أكبر متوسط لمستوى المؤشرات الخارجية كان من حصة محافظة السليمانية بمقدار (4.3546) بينما كانت مستويات بقية المحافظات بمتوسط أقل، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (17.453) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (3) التي تساوي (7.81) وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود تباين معنوي بين بنوك محافظات الأقليم حول أهمية ومستوى إتفاق المؤشرات الخارجية.

**رابعاً: مؤشرات الديون المتعثرة:** ان أكبر متوسط لمستوى كل المؤشرات مع بعضها كان من حصة محافظة أربيل بمقدار (3.5614) بينما كانت مستويات بقية المحافظات بمتوسط أقل وبمقادير متقاربة منها، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (14.999) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (3) التي تساوي (7.81) وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.002) وهي أقل من مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود تباين معنوي بين بنوك محافظات الأقليم حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات الديون المتعثرة.

**الجدول (12): تباين مستوى مؤشرات الديون المتعثرة للبنوك العاملة حسب محافظات اقليم**

**كوردستان-العراق**

المحافظة	المتوسط	الوسيط	رتبة المتوسط	العدد	$\chi^2$ المحسوبة	قيمة-p	الدالة
المؤشرات المتعلقة بالبنوك							
أربيل	3.2365	3.1667	175.51	136	44.348	0.000	دالة
سليمانية	3.1293	3.1667	162.88	98			
دهوك	2.7475	2.8333	91.13	68			
حلبجة	3.0833	3.0833	165.75	2			
المؤشرات المتعلقة بالمقترض							
أربيل	3.5515	3.5714	162.08	136	7.809	0.051	غير دالة
سليمانية	3.4665	3.4286	138.02	98			
دهوك	3.5630	3.5714	157.49	68			
حلبجة	3.0000	3.0000	41.000	2			

المؤشرات الخارجية							
أربيل	4.0662	4.0000	136.01	17.453	0.001	دالة	
سليمانية	4.3546	4.5000	179.51				
دهوك	4.1728	4.0000	148.89				
حلبجة	3.8750	3.8750	73.000				
المحور الثاني (كل المؤشرات)							
أربيل	3.5614	3.5882	166.42	14.999	0.002	دالة	
سليمانية	3.5564	3.5294	156.82				
دهوك	3.4187	3.4118	121.54				
حلبجة	3.2353	3.2353	47.50				

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

**(2-3): مؤشرات الديون المتعثرة حسب جنسية البنك:** تضمنت العينة فئتان تبعاً لوجود بنوك محلية وأجنبية في إقليم كوردستان-العراق وتم استخدام اختبار- (Mann-Whitney) U لفئتان تحت مستوى معنوية (5%) ولخصت أهم النتائج في الجدول (13).

**اولاً: مؤشرات المتعلقة بالبنوك:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك المحلية بلغ (3.0917) وهو أكبر بقليل جداً من متوسط البنوك الأجنبية الذي بلغ (3.0897)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (0.544) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.586) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك المحلية والأجنبية حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالبنوك.

**ثانياً: مؤشرات المتعلقة بالمقترض:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك المحلية بلغ (3.5247) وهو أكبر بقليل جداً من متوسط البنوك الأجنبية الذي بلغ (3.5055)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (0.924) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.356) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك المحلية والأجنبية حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالمقترض.

**ثالثاً: المؤشرات الخارجية:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك المحلية بلغ (4.1933) وهو أكبر بقليل جداً من متوسط البنوك الأجنبية الذي بلغ (4.0577)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (0.205) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.838) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك المحلية والأجنبية حول أهمية ومستوى إتفاق المؤشرات الخارجية.

**رابعاً: مؤشرات الديون المتعثرة:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك المحلية بلغ (3.5292) وهو أكبر بقليل جداً من متوسط البنوك الأجنبية الذي بلغ (3.4887)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (1.052) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي

(0.293) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك المحلية والأجنبية حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات الديون المتعثرة.

**الجدول (13): تباين مستوى مؤشرات الديون المتعثرة للبنوك العاملة حسب جنسية البنك في إقليم كوردستان-العراق**

المحافظة	المتوسط	الوسيط	رتبة المتوسط	العدد	Z المحسوبة	قيمة-p	الدلالة
المؤشرات المتعلقة بالبنوك							
محلي	3.0917	3.0000	151.67	278	-0.544	0.586	غير دالة
أجنبي	3.0897	3.1667	161.42	26			
المؤشرات المتعلقة بالمقترض							
محلي	3.5247	3.5714	151.08	278	-0.924	0.356	غير دالة
أجنبي	3.5055	3.5714	167.63	26			
المؤشرات الخارجية							
محلي	4.1933	4.0000	152.20	278	-0.205	0.838	غير دالة
أجنبي	4.0577	4.0000	155.71	26			
المحور الثاني (كل المؤشرات)							
محلي	3.5292	3.5294	150.88	278	-1.052	0.293	غير دالة
أجنبي	3.4887	3.6765	169.81	26			

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

**(3-3): مؤشرات الديون المتعثرة حسب ملكية البنك:** تضمنت العينة فنتان تبعاً لوجود بنوك حكومية وخاصة في إقليم كوردستان-العراق وتم استخدام اختبار- U (Mann-Whitney) لفنتان تحت مستوى معنوية ((5%)) ولخصت أهم النتائج في الجدول (14):

**اولاً: مؤشرات المتعلقة بالبنوك:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك الحكومية بلغ (3.0734) وهو أقل بقليل جداً من متوسط البنوك الخاصة الذي بلغ (3.1168)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (0.793) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.428) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك الحكومية والخاصة حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالبنوك.

**ثانياً: مؤشرات المتعلقة بالمقترض:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك الحكومية بلغ (3.5327) وهو أكبر بقليل من متوسط البنوك الخاصة الذي بلغ (3.5096)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (0.146) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدته قيمة-p التي تساوي (0.884) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك الحكومية والخاصة حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالمقترض.

**ثالثاً: المؤشرات الخارجية:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك الحكومية بلغ (4.1186) وهو أقل من متوسط البنوك الخاصة الذي بلغ (4.2697)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (2.798) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.005) وهي أقل من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على وجود تباين معنوي بين البنوك الحكومية والخاصة حول أهمية ومستوى إتفاق المؤشرات الخارجية.

**رابعاً: مؤشرات الديون المتعثرة:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك الحكومية بلغ (3.5085) وهو أقل بقليل جداً من متوسط البنوك الخاصة الذي بلغ (3.5498)، في حين كانت قيمة-Z المطلقة تساوي (1.263) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.96) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.207) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك الحكومية والخاصة حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات الديون المتعثرة.

**الجدول (14): تباين مستوى مؤشرات الديون المتعثرة للبنوك العاملة حسب جنسية البنك في إقليم كوردستان- العراق**

المحافظة	المتوسط	الوسيط	رتبة المتوسط	العدد	Z المحسوبة	قيمة-p	الدالة
المؤشرات المتعلقة بالبنوك							
حكومي	3.0734	3.0000	149.13	177	-0.793	0.428	غير دالة
خاص	3.1168	3.0000	157.19	127			
المؤشرات المتعلقة بالمقترض							
حكومي	3.5327	3.5714	151.88	177	-0.146	0.884	غير دالة
خاص	3.5096	3.5714	153.37	127			
المؤشرات الخارجية							
حكومي	4.1186	4.0000	141.14	177	-2.798	0.005	دالة
خاص	4.2697	4.0000	168.33	127			
المحور الثاني (كل المؤشرات)							
حكومي	3.5085	3.5294	147.12	177	-1.263	0.207	غير دالة
خاص	3.5498	3.5294	160.00	127			

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

**(3-4): مؤشرات الديون المتعثرة حسب نوع البنك:** تضمنت العينة ثلاث فئات تبعاً لوجود ثلاث أنواع من البنوك في إقليم كوردستان-العراق وتم استخدام إختبار H- (Kruskal-Wallis) لأكثر من فئتان تحت مستوى معنوية ((5%)) ولخصت أهم النتائج في الجدول (15):

**اولا: مؤشرات المتعلقة بالبنوك:** نلاحظ أن متوسط المؤشر للبنوك الإسلامية بلغ (3.1556) وهو أكبر من متوسط البنوك التجارية بقليل جداً بينما كانت البنوك المتخصصة بالمرتبة الأخيرة بمستوى متوسط يساوي (2.7583) وهي تحت مستوى متوسط الإتفاق، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (9.862) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (2) التي تساوي (5.99) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.007) وهي أقل من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على وجود تباين معنوي بين أنواع البنوك الثلاث حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالبنوك.

**ثانيا: مؤشرات المتعلقة بالمقترض:** ان أكبر متوسط لمستوى المؤشرات المتعلقة بالمقترض فكان من حصة البنوك المتخصصة بمقدار (3.5571) وهو قريب جداً من مستوى متوسط البنوك التجارية الذي بلغ (3.5332) بينما كانت البنوك الإسلامية في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.2952)، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (1.693) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (2) التي تساوي (5.99) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.429) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات المتعلقة بالمقترض.

**ثالثا: المؤشرات الخارجية:** ان أكبر متوسط لمستوى المؤشرات الخارجية كان من حصة البنوك الإسلامية بمقدار (4.35) تليها البنوك المتخصصة بمستوى متوسط بلغ (4.1875) بينما كانت البنوك التجارية في المرتبة الأخيرة بمستوى متوسط بلغ (4.1719)، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (2.074) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (2) التي تساوي (5.99) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.355) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة حول أهمية ومستوى إتفاق المؤشرات الخارجية.

**رابعا: مؤشرات الديون المتعثرة:** أن أكبر متوسط لمستوى كل المؤشرات مع بعضها كان من حصة البنوك التجارية بمقدار (3.5351) بينما كانت مستويات البنوك الإسلامية والمتخصصة بمتوسط أقل وبمقادير متقاربة منها، في حين كانت قيمة- $\chi^2$  تساوي (2.468) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (2) التي تساوي (5.99) وهذا ماتؤكدده قيمة-p التي تساوي (0.291) وهي أكبر من مستوى معنوية ((5%)) مما يدل على عدم وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة حول أهمية ومستوى إتفاق مؤشرات الديون المتعثرة.

**الجدول (15): تباين مستوى مؤشرات الديون المتعثرة البنوك العاملة حسب نوع البنك في اقليم كوردستان-العراق.**

المحافظة	المتوسط	الوسيط	رتبة المتوسط	العدد	$\chi^2$ المحسوبة	قيمة-p	الدلالة
المؤشرات المتعلقة بالبنوك							
تجاري	3.1128	3.0000	155.43	269	9.862	0.007	دالة
إسلامي	3.1556	3.1667	175.90	15			
متخصصة	2.7583	2.8333	95.550	20			
المؤشرات المتعلقة بالمقترض							
تجاري	3.5332	3.5714	153.48	269	1.693	0.429	غير دالة
إسلامي	3.2952	3.4286	124.80	15			
متخصصة	3.5571	3.7143	160.10	20			
المؤشرات الخارجية							
تجاري	4.1719	4.0000	151.09	269	2.074	0.355	غير دالة
إسلامي	4.3500	4.5000	182.70	15			
متخصصة	4.1875	4.0000	148.78	20			
المحور الثاني (كل المؤشرات)							
تجاري	3.5351	3.5294	154.92	269	2.468	0.291	غير دالة
إسلامي	3.4941	3.4706	148.20	15			
متخصصة	3.4235	3.4118	123.23	20			

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على مخرجات البرنامج الاحصائي EasyFit.

**(5-3): مدى وجود التباين المؤشرات الديون المتعثرة:** من خلال الجدول (16) يظهر فيها مدى وجود التباين للمؤشرات الديون المتعثرة حسب المعلومات الاولية للبنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق، حيث يتبين الاتي:-

- 1- وجود تباين معنوي للمؤشرات المتعلقة بالبنوك محافظات اقليم كوردستان-العراق اي وجود اختلاف بين بنوك محافظات الاقليم من حيث:
  - أ- اختلاف في الدقة دراسة الائتمان.
  - ب- اختلاف في الدقة تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل.
  - ت- اختلاف في تطبيق البنك للأنظمة و تعليمات و الارشادات في مجال مراقبة و متابعة القروض بعد منحها.
  - ث- اختلاف بين البنوك في الالتزام بمعايير الجدوى الاقتصادية.

- 2- وجود تباين معنوي للمؤشرات المتعلقة بالبنوك بين نوعية البنك في اقليم كوردستان-العراق اي وجود اختلاف بين البنوك التجارية و البنوك الاسلامية و البنوك المتخصصة في دقة دراسة الائتمان و دقة في تقدير الضمانات و تطبيق الانظمة و التعليمات المصرفية و الالتزام بمعايير الجدوى الاقتصادية.
- 3- وجود تباين معنوي للمؤشرات الخارجية بين بنوك محافظات الاقليم اي وجود اختلاف في اثر المؤشرات الخارجية و المتمثلة بالازمات المالية و ظهور داعش و نظام الادخار الاجباري بين البنوك محافظات اربيل و دهوك و سليمانية و حلبجة.
- 4- وجود تباين معنوي للمؤشرات الخارجية بين ملكية البنك اي وجود اختلاف في اثر المؤشرات الخارجية المتمثلة في (ظهور داعش، الازمة المالية، نظام الادخار الاجباري، ادارة حكومة الاقليم) على البنوك الحكومية و البنوك الخاصة في اقليم كوردستان.
- 5- وجود تباين معنوي للمؤشرات الديون المتعثرة بين البنوك محافظات اقليم كوردستان-العراق اي وجود اختلاف في حجم الديون المتعثرة بين البنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق. بينما عدم وجود تباين معنوي للمؤشرات الديون المتعثرة حسب معلومات الاولية و كالاتي:-

- 1- المؤشرات المتعلقة بالبنوك حسب جنسية البنك و ملكية البنك . وهذا يدل على عدم وجود اختلاف في المؤشرات المتعلقة بالبنوك بين البنوك المحلية و البنوك الاجنبية وكذلك بين البنوك التجارية و البنوك الاسلامية و البنوك المتخصصة.
- 2- المؤشرات المتعلقة بالمقترض حسب محافظات الاقليم و جنسية البنك و ملكية البنك و نوعية البنك. يظهر بعدم وجود اختلاف في المؤشرات المتعلقة بالمقترض بين البنوك الاتية:-
  - أ- بين بنوك محافظات اربيل، دهوك، سليمانية، حلبجة.
  - ب- بين البنوك المحلية و الاجنبية.
  - ت- بين البنوك الحكومية و البنوك الخاصة
  - ث- بين البنوك التجارية و البنوك الاسلامية و البنوك المتخصصة.
- 3- المؤشرات الخارجية حسب جنسية البنك و نوعية البنك. من هذا يبين بعدم وجود اختلاف في المؤشرات الخارجية بين البنوك التجارية و الاسلامية و المتخصصة في اقليم كوردستان.
- 4- مؤشرات الديون المتعثرة حسب جنسية البنك و ملكية البنك و نوعية البنك. من هذا يظهر بعدم وجود اختلاف في مؤشرات الديون المتعثرة بين تصنيف البنوك الاتية:-
  - أ- بين البنوك المحلية و الاجنبية.
  - ب- بين البنوك الحكومية و الخاصة.
  - ت- بين البنوك التجارية و الاسلامية و المتخصصة.

**جدول (16): مدى وجود التباين للمؤشرات الديون المتعثرة حسب المعلومات الاولية للبنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق.**

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على الجداول (3،4،5).

المعلومات الاولية المؤشرات	حسب المحافظات	حسب جنسية البنك	حسب ملكية البنك	حسب نوعية البنك
مؤشرات المتعلقة بالبنوك	وجود التباين P=0.000	عدم وجود التباين 0586P=0.	عدم وجود التباين 428P=0.	وجود التباين 7P=0.00
مؤشرات المتعلقة بالمقترض	عدم وجود التباين 51P=0.0	عدم وجود التباين 0.356P=	عدم وجود التباين 0884P=0.	عدم وجود التباين 429P=0.
مؤشرات الخارجية	وجود التباين 1P=0.00	عدم وجود التباين 838P=0.	وجود التباين 5P=0.00	عدم وجود التباين 355P=0.
مؤشرات الديون المتعثرة	وجود التباين 2P=0.00	عدم وجود التباين 293P=0.	عدم وجود التباين 207P=0.	عدم وجود التباين 291P=0.

**الاستنتاجات**

في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج مايلي:-

1- توصلت الدراسة الى صحة اثبات فرضية بان نسبة المؤشرات المتعلقة بالبنوك (61.8%). وهذا يدل على وجود الفساد في الادارات العليا و استخدام المناصب العامة لخدمة المصالح الخاصة، اي احد اسباب الديون المتعثرة، يعود الى الفساد الاداري و المالي في اقليم كوردستان.

2- اظهرت الدراسة الى صحة اثبات فرضية ان مؤشرات المتعلقة بالمقترض بنسبة (70.46%). من هذا يظهر بان:-

أ- نسبة (37.5%) من البنوك العاملة يرون بان هناك سوء نية لدى المقترضين و عدم رغبتهم في سداد ديونهم رغم قدرتهم على ذلك.

ب- نسبة (34.56%) من البنوك العاملة لم يقوموا بدراسة السمعة الحسنة للمقترض.

ت- نسبة (29.44%) من البنوك العاملة يرون التشوه في تقديم الضمانات من قبل المقترضين.

ث- نسبة (30.06%) من البنوك العاملة يرون بان المقترضين لم يقوموا بعمل دراسة وافية في توسيع نشاطهم الاستثماري.

3- توصلت الدراسة الى صحة اثبات فرضية المؤشرات الخارجية بنسبة (83.64%). من هذا يبين بان الديون المتعثرة في البنوك العاملة لاقليم كوردستان تفاقمت بسبب ظهور داعش في العراق و سوء ادارة الاقتصاد من قبل الحكومة ادت الى ظهور الازمة المالية في اقليم كوردستان و من ثم فرض نظام الادخار الاجباري على الموظفين.

4- اظهرت الدراسة بوجود تباين معنوي للمؤشرات المتعلقة بالبنوك محافظات اقليم كوردستان- العراق، اي وجود اختلاف بين بنوك محافظات الاقليم من حيث:

أ- اختلاف في دقة دراسة الائتمان.

ب- اختلاف في دقة تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل.

ت- اختلاف في تطبيق البنك للانظمة و التعليمات و الارشادات في مجال مراقبة و متابعة القروض بعد منحها.

ث- اختلاف بين البنوك في الالتزام بمعايير الجدوى الاقتصادية.

5- توصلت الدراسة الى صحة اثبات فرضية وجود تباين معنوي للمؤشرات المتعلقة بالبنوك بين نوعية البنك في اقليم كوردستان-العراق اي وجود اختلاف بين البنوك التجارية و البنوك الاسلامية و البنوك المتخصصة من حيث دقة دراسة الائتمان و دقة في تقدير الضمانات و تطبيق الانظمة و التعليمات المصرفية و التزام بالمعايير الجدوى الاقتصادية.

6- يظهر من الدراسة صحة اثبات فرضية وجود تباين معنوي للمؤشرات الخارجية بين بنوك محافظات الاقليم، اي وجود اختلاف في اثر المؤشرات الخارجية و المتمثلة بالازمة المالية و ظهور داعش و نظام الادخار الاجباري بين بنوك محافظة اربيل و دهوك و سليمانية و حلبجة.

7- توصلت الدراسة الى صحة اثبات فرضية وجود تباين معنوي للمؤشرات الخارجية بين ملكية البنك، اي وجود اختلاف في اثر المؤشرات الخارجية المتمثلة في البنوك الحكومية و البنوك الخاصة في اقليم كوردستان.

8- يظهر من الدراسة صحة اثبات فرضية عدم وجود اختلاف في المؤشرات المتعلقة بالمقترض بين:-

أ- بنوك محافظات اربيل، دهوك، سليمانية، حلبجة.

ب- البنوك المحلية والاجنبية.

ت- البنوك الحكومية و البنوك الخاصة

ث- البنوك التجارية و البنوك الاسلامية و البنوك المتخصصة.

## المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح مايلي:-

1- يقع على عائق البنوك العاملة القيام باجراءات معالجة الديون المتعثرة عن طريق:-

أ- اعادة جدولة الديون المتعثرة.

ب- مشاركة البنوك في المشاريع المملوكة للمقترضين.

ت- حصول البنوك الخاصة على الممتلكات المنقولة، و غير المنقولة لحكومة الاقليم مقابل الديون المتعثرة لديها.

ث- بعد مرحلة تعويم و انتشار و انتعاش المقترض تكون الجهات القضائية و المحاكم افضل خيار متاح امام البنوك العاملة لمعالجة الديون المتعثرة.

2- يقع على عائق البنوك العاملة القيام باجراءات وقائية لمشكلة الديون المتعثرة و كالاتي:-

أ-وضع خطة من قبل البنوك لمتابعة، و مراقبة نشاط المقترض بشكل دوري.

ب- تطبيق انظمة فعالة من قبل البنوك في مجال مراقبة الائتمان و متابعته.

ت- منح القروض من قبل البنوك على شكل الدفعات، و حسب الاحتياجات الفعلية للمقترض.

ث- تدقيق في المعلومات المقدمة من قبل المقترض الى البنك.

ج- الالتزام بالرقابة البنكية ضمن توصيات بازل.

3- عدم تدخل الادارة العليا في عملية منح القروض، و الابتعاد عن الاعتبارات الاجتماعية في البنوك العاملة في اقليم كوردستان.

4- العمل على سن قانون جديد من قبل مجلس الوطني (البرلمان) لمعالجة الديون المتعثرة في اقليم كوردستان-العراق.

5- يقع على عائق البنوك العاملة عند منح القروض الى المقترضين القيام بالاجراءات الاتية:-

أ- دراسة قدرة المقترضين للمحافظة على راس المال.

ب- دراسة تحليل القوائم المالية للمقترضين.

ت- دراسة سمعة المقترض في السوق.

ث- تاكيد على حقيقة ضمانات المقترض.

6- يستوجب على حكومة الاقليم العمل على تاسيس الشركة الوطنية للتأمين، بحيث تكون احد مهامه تأمين القروض الممنوحة من قبل البنوك العاملة للمقترضين في اقليم كوردستان.

7- يقع على عائق ادارة البنوك الالتزام بتوصيات بازل(3) بهدف تفعيل و تنشيط اعمالهم مع عدم اغفال معايير الحكومة في ادارة تلك البنوك العاملة في اقليم كوردستان-العراق.

- 8- يقع على عاتق ادارة محافظة حلبجة العمل على تشجيع البنوك الخاصة سواء كانت محلية او اجنبية بهدف فتح فروعها في محافظة حلبجة.
- 9- يقع على عاتق وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان العمل على فتح البنوك المتخصصة في محافظة حلبجة بهدف زيادة نشاط الاقتصادي في هذه المحافظة.

## المصادر

المصادر باللغة العربية

### اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- أبيض، بلال، (2015)، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت (BNA)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- 2- بو عبدالله، منال، بريشي، سهيلة، (2017)، القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
- 3- حميلي، هشام، (2017)، متطلبات تسيير أخطار القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- 4- زائدة، دعاء محمد، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- 5- صديقة، بن مداني، (2017)، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- 6- عادل، هبال، (2012)، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 7- الكاملة، بوزيان، (2015)، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -BADR- وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 8- نجعوم، شهرزاد، (2014)، ادارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بام البواقي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، الجزائر.
- 9- وليد، ساكر، (2017)، القروض المتعثرة و طرق إدارتها في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.

10- يوسفى, أسامة, (2014), تسيير خطر القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة رقم – 316 أم البواقي-, رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي، الجزائر.

#### ثانيا: البحوث و الدوريات

- 1- عبدالجبار، عبدالجبار هاني، سعيد، عفراء هادي، (2016)، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق و سبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (22) العدد (87).
- 2- عبدالقادر، شيلان حميد، باداوتي، سردار عثمان، حسين، جوان سعيد، (2018)، تحليل ظاهرة الديون المتعثرة دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة اربيل للعام 2016، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (10)، العدد (22).

#### ثالثا: المؤتمرات و الندوات

- 1- الشمري، صادق راشد، 2009، القروض المتعثرة في المصارف و اثرها على الازمات المالية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مؤتمر العلمي الثالث لجامعة الاسراء الاهلية ، عمان، الاردن.

المصادر باللغة الانجليزية

- 1- Sheefeni, Johannes Peyavali Sheefeni, (2015), The Impact of macroeconomic determinants on Non-performing loans in Namibia, International review of research in Emerging markets and the Global economy (IRREM) an online international research journal, ISSN 2311-3200, Issue.
- 2- Asfaw, Arega Seyoum, Bogale, Hanna Nigussie, Teame, Tadele Tesfay, 2016, Factors Affecting Non-Performing Loans: Case Study on Development Bank of Ethiopia Central Region, International Journal of Scientific and Research Publications, ISSN 2250-3153, Issue 5.
- 3- NKURRUNAH, NASIEKU, 2014, FACTORS AFFECTING NON-PERFORMING LOANS: A CASE STUDY OF COMMERCIAL BANK OF AFRICA – CBA (KENYA), Master Thesis, UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY, AFRICA.

## ملحق

م/ استثمارة الاستبيان (2)



جامعة صلاح الدين

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحية طيبة:

أني طالب ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد بصدد انجاز رسالتي الموسومة {تحليل مؤشرات الديون المتعثرة و معالجتها في إقليم كوردستان – العراق (دراسة تطبيقية للعام 2019)} , أن اراءكم التي سوف تقدمها بخصوص كل فقرة عن اسئلة الاستبانة سيكون له الدور الكبير في انجاز البحث العلمي بكفاءة والوصول الى نتائج علمية بدقة اكثر, علما ان البيانات المقدمة ستستخدم فقط لاغراض الرسالة العلمية, راجين لكم النجاح و التوفيق.

... مع فائق الاحترام و التقدير ...

الباحث

كرخي خالد صباح

المحور الاول: المعلومات الاولية:

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) في المكان المناسب:

اولا:- معلومات عن البنك:

- 1- المحافظة
  - اربيل  سليمانية  دهوك  حلبجة
- 2- جنسية البنك:-
  - محلي  اجنبي  مشترك
- 3- حيازة ملكية البنك:-
  - حكومي  خاص  مختلط
- 4- نوع البنك:-
  - تجاري  اسلامي  متخصصة
- 5- تواجد البنك في الاقليم:-
  - بنك رئيسي  بنك فرعي
- 6- هل يعاني البنك من الديون المتعثرة؟
  - نعم  كلا
- 7- اذا كانت اجابتك ب(نعم), ماهي نسبة الديون المتعثرة؟
  - اقل من 5%  6% - 10%  11% - 15%  16% - 20%  21% فما فوق

ثانيا:- معلومات عن العاملين في ادارة البنك و قسم الائتمان:

- 1- الجنس:-
  - ذكر  انثى
- 2- العمر:-
  - اقل من 30 سنة  30-35  36-41  42-47  اكبر من 47 سنة
- 3- الخبرة العملية:-
  - 5-1 سنة  5-10 سنة  11-15 سنة  اكثر من 15 سنة
- 4- التحصيل العلمي:-
  - ثانوية  دبلوم  بكالوريوس  اخرى
- 5- التخصص العلمي:
  - محاسبة  المالية و المصرفية  الادارة  الاقتصاد  الاخرى
- 6- العنوان الوظيفي:
  - مدير البنك  معاون المدير  رئيس القسم  موظف الائتمان و القروض

**المحور الثاني: حالة الديون المتعثرة:**

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	استلم البنك ديونه بصك بنكي.					
2	واجه البنك مشاكل و عراقيل متعددة عند طلب من المقترضين سداد ديونهم.					
3	شخص مدين للبنك اخفى نفسه.					
4	مقترض للبنك غادر اقليم كوردستان – العراق.					

**المحور الثالث: مؤشرات الديون المتعثرة:**

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	*المؤشرات المتعلقة بالبنوك:-					
1	تدخل الادارة العليا في البنك لقرار منح القروض.					
2	عدم الدقة في دراسة الائتمان.					
3	عدم الدقة في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل.					
4	عدم تطبيق البنك للأنظمة و تعليمات والارشادات في مجال مراقبة و متابعة القروض بعد منحها.					
5	تغلب الاعتبارات الاجتماعية في منح القروض.					
6	عدم الالتزام البنك للمعايير الجدى الاقتصادي عند منح القروض.					
	*المؤشرات المتعلقة بالمقترض:-					
1	يتم دراسة السمعة الحسنة للمقترض.					
2	يتم دراسة تحليل القوائم المالية للمقترض.					
3	دراسة مدى قدرة العميل في المحافظة على راس المال.					
4	التشوه في تقديم الضمانات.					
5	توسيع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس.					
6	استخدام القرض في مجالات اخرى.					
7	سوء نية المقترض و عدم رغبته في السداد على الرغم من قدرته على ذلك.					
	*المؤشرات الخارجية:-					
1	اثرت الازمة المالية في تفاقم الديون المتعثرة.					
2	اثر ظهور داعش في تفاقم الديون المتعثرة.					
3	اثر فرض نظام الادخار الاجباري لرواتب الموظفين في تفاقم الديون المتعثرة.					
4	اثر ادارة حكومة الاقليم في تفاقم الديون المتعثرة.					

**المحور الرابع: اثر الديون المتعثرة في كفاءة و ربحية البنوك:**

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	فقدان قدر هائل من الوقت و الاموال في المنازعات امام الجهات القضائية.					
2	عدم سداد الديون المستحقة للبنك اثرت بشكل السلبي على الرواتب و الاجور في البنك.					
3	عدم سداد الديون المستحقة للبنك اثرت في تقليل العاملين في البنك.					
4	يؤثر كبر حجم الديون المتعثرة في سمعة البنك.					
5	عدم سداد الديون المستحقة للبنك اثرت بشكل السلبي في تمويل الاستثمارات.					
6	طول فترة استرداد اموال البنك يعرضه لمشاكل السيولة.					
7	يراعي البنك ضمان مستويات السيولة لدية للاستجابة السريعة لمتطلبات العملاء.					
8	حرمان البنك من فرض استثمار امواله في القروض الجديدة.					
9	مساهمة حجم الديون المتعثرة في تخفيض ربحية البنك.					

**المحور الخامس: معالجة الديون المتعثرة:**

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لا تنتج الطرق الودية والاجتماعية في تحصيل الديون المتعثرة.					
2	يتم اللجوء الى الجهات القضائية والمحاكم لمعالجة الديون المتعثرة.					
3	لا يوجد تعاون من الجهات القضائية لضمان استرجاع الديون المتعثرة.					
4	سن قانون جديد من قبل مجلس النواب لاقليم كوردستان- العراق بهدف معالجة الديون المتعثرة.					
5	يمنح البنك للعميل المتعثر امكانية الاستفادة من اعادة جدولة ديونه.					
6	ساهمت اعادة جدولة الديون في تخفيض الديون المتعثرة في البنك.					
7	يتعذر على البنك تحصيل بعض القروض لتقص الضمانات.					

					٨	يفضل البنك لمعالجة الديون المتعثرة مشاركة في المشاريع المملوكة للمقترض.
					٩	يفضل البنك لمعالجة الديون المتعثرة لحكومة الاقليم(المقترض) حصول على الممتلكات الحكومية.
					١٠	ان قرار الغاء نظام الادخار الاجباري يخفض من حجم الديون المتعثرة في الاقليم.
					١١	يفضل البنك خصم نسبة 20% من الديون المتعثرة.
					١٢	يفضل البنك خصم نسبة 10% من حجم الديون المتعثرة.

### المحور السادس: الاساليب الوقائية من الديون المتعثرة:

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وضع خطة لمتابعة ومراقبة نشاط المقترض بشكل دوري.					
2	تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته.					
3	صرف قيمة القرض على دفعات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمشروع الممول.					
4	التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المقترض.					
5	إن وجود نظام وقوانين محكم لمتابعة القروض يخفف كثير من نسبة القروض المتعثرة.					
6	يلتزم البنك بالرقابة البنكية ضمن توصيات (بازل)					

پوخته:

نامنج لىم توڤىذىتة ووىة دارىكردى ناماذه كانى قةرزة ئةستة مة كانة لة بانكة كاركر دوووة كانى هة رىمى كوردستانى عىراق بة مة بة ستى ئىشكة ش كردنى ضة ند رىطايبة كى ضارة سةر بؤ ئة م كىشة ية و دووركة و تنوة لىى لة داهاتوودا، لة ئة نجامدا توڤىذىتة ووىة كة طة يشتة ئة و دة رة نجامتة:

- 1- توڤىذىتة وه كه گة يشتة ئو دهر ئه نجامه ي به نكه كانى له هه رىمى كوردستان به ده ست ديار ده ي گه نده لى به رىرسانى بالاي به رپو وه بردنه وه ده نالين و پو سته گشتى به كان بؤ خزمه تى به رزه وه ندى تا بيه ت به كار ده هين، ئه مه ش يه كى كه له هو كار ه كانى قه رزه ئه سته مه كان، كه بؤ گه نده لى كار گى رى و دارايى ده گه رپتته وه .
- 2- رپزه ي 37.5% له به نكه كان نيه ت خرايى قه رزاره كان ده بين، له گه ل نه بوونى ئاره زو و بؤ دانه وه ي قه رزه كه سه ربارى ئه وه ي كه تواناي دانه وه يان هه يه .
- 3- رپزه ي 34.56% له به نكه كان لى كو ئلن وه يان ده ربار ه ي رابردو وى قه رز وه رگره كه نه كردو وه .
- 4- رپزه ي 30.06% له به نكه كان پىيان وايه قه رز وه رگره كان لى كو ئلن وه ي ته وا وىان سه باره ت به چالا كى فرا وان كردنى وه به ره پىنانى نه كردو وه .
- 5- له لى كو ئلن وه كه دا دهر كه وت ئامازه دهره كى به كان رولى گه وره يان هه يه له سه ره لدانى گى رو گرتى قه رزه ئه سته مه كان له به نكه كانى هه رىمى كوردستانى عىراق. ئه و گى رو گرتى ش بؤ سه ره لدانى داعش له عىراق و خرايى به رپو وه بردنى ئابو وى حكومه تى هه رىم ده گه رپتته وه، كه بو وه هو ي دهر كه وتنى قه يرانى دارايى و ئابو وى له هه رىمى كوردستانى عىراق و پاشان سه پاندى سى سته مى پاشه كه وتى زوره مى مو وچه ي به سه ر فه رمان به رانى هه رىمى كوردستاندا .

- به پشت به ستن به ده رته نجامه كاني تويزينه وه كه پيشنياري نه م خالانهي خواره وه كراوه:-
- 1- به پرساني بالاي به نكه كان ده ستيوه ردان نه كهن له كاتي پيداني قهرز و دووركه وتنه وه له كاريگهري لايهني كو مه لايه تي له به نكه كاني هه ريمي كوردستانا.
  - 2- له دواي قوناغي دههينان و باشكردن و بوذاندنه و قه رزوه رطره و لايهني دادوه و دادطا باشترين هه لباذره لايه لايه رده م بانكه كان به مه به ستي ضاره سه ركردني قه رزه نه ستمه كانيان.
  - 3- ده سطرني بانكه تابه ته كان به سه ر خاوه نداريه تيه جيطيرو طواستراوه كاني حكومه تي هه ريمي كوردستان به رامبه ر قه رزه نه ستمه كانيان.
  - 4- په يره و كردني سيسته مي كاريگه ر له لايه ن به نكه كه وه له بواري چاو دي ري بارمته ي دارايي و به دوا داچووني به رده وام نه نجام بدرت.
  - 5- هه نگو و به هه نگو و قهرز به داواكار بدرت به گو يره ي پيوسته ي پروژه كه ي.

## Analysis of Non-Performing Loans Indicators and Their Treatment In The Kurdistan Region – Iraq: A Practical Study Of Sample Of Banks For 2019.

### Sardar Othman Badawaiy

Department of Economic, College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

[sardar\\_7011@yahoo.com](mailto:sardar_7011@yahoo.com)

### Karkhi Khalid Sabah

Department of Economic, College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

[Karkhi.khalid@lfu.edu.krd](mailto:Karkhi.khalid@lfu.edu.krd)

### Keywords:

Indicator, debt, non-performing loans, banks, Kurdistan Region-Iraq

## Abstract

The study aims to identify the indicators of non-performing loans of banks working in the Kurdistan Region-Iraq, and provide appropriate solutions to solve this problem and try to avoid NPLs in the future, and the study has reached a range of results, including:

- 1- We conclude that there is corruption in the higher management of banks and use public position to serve the private interests, which is one of the reasons for the NPLs, due to the administrative and financial corruption in the Kurdistan Region.
- 2- The ratio (37.5%) of the working banks believes that there is bad faith in the borrowers and unwillingness to pay their debts despite their ability to refund.
- 3- The ratio (34.56%) of the working banks did not study the borrower's good reputation.
- 4- The ratio (30.06%) of the working banks believe that the borrowers did not do thorough study in expanding their investment activity.
- 5- NPLs in the working banks in the Kurdistan Region have been caused by the emergence of Daash in Iraq and bad economic management by the Kurdistan Region government led to the emergence of the financial crisis in the Kurdistan region and then impose a system of saving on staff.

The study concluded with a number of suggestions:

- 1- The lack of intervention by senior management in the process of granting loans, and away from social considerations.
- 2- After stage of the float, Resuscitation and pull out the borrower, the courts and Jurisdictions are the best option available to the working banks to processing the NPLs.
- 3- Access of private banks to the movable and immovable property of the Government of against its NPLs.
- 4- Implement effective banking systems in the area of credit monitoring and follow up.



- 
- 5- Granting loans by banks in the form of payments and according to the actual needs of the borrower.